الاحتجاجات الشعبية في البلدان العربية ٢٠١١م... الدوافع والمسار العام وموقف القوى الإقليمية والدولية منها

عبدالله منصور فراص حبيش

الملخص:

تمثّل الهدف الرئيسي للبحث في رصد وتحليل الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في أواخر العام ٢٠١٠م ومطلع العام ٢٠١١م في العديد من البلدان العربية، سواء على الصعيد الداخلي للدول العربية التي اندلعت فيها الاحتجاجات أو على الصعيد الإقليمي والدولي، وقد تناول البحث الدوافع السياسية والاقتصادية التي سبقة تلك الاحتجاجات، والتي كان لها أثر بالغ في اندلاع تلك الاحتجاجات وتطورها، الى جانب ذلك سعى البحث الى رصد المسار العام التي انتهجته تلك الاحتجاجات، وموقف المؤسسة العسكرية وكذا جامعة الدول العربية منها، كما اهتم البحث الى جانب ما سبق برصد مواقف وردود أفعال بعض القوى الإقليمية والدولية من تلك الاحتجاجات.

Abstract:

The main objective was to discuss the monitoring and analysis of popular protests that erupted in late 2010 and early 2011 in some Arab countries, both at the internal level, the Arab countries where the protests or the regional and international levels broke out, has touched on political and economic motives that the prior those protests, which had a deep impact on the outbreak of the protests and evolution, besides research to monitor the general path of which have

acted those protests, and the position of the military establishment, as well as the Arab League, which sought, and interested in research side of the above monitoring the positions and reactions of some regional and international powers those protests.

الإطار العام للبحث

مشكلة البحث:

تمثل الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في العديد من البلدان العربية في أواخر العام ٢٠١٠م ومطلع العام ٢٠١١م حدثاً هاما وبارزا، سواء على الصعيد الداخلي للدول العربية التي اندلعت فيها الاحتجاجات أو على الصعيد الإقليمي والدولي إذ أن هذه الاحتجاجات أنهت أنظمة قائمة سيطرت على الحكم عدة عقود، وفتحت المجال لإمكانية احتمال بناء دول مدنية ديمقراطية حقيقية لا شكلية في المستقبل، رغم توافر العديد من المؤشرات التي توحى بوجود صعوبات سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية واجتماعية وقفت حاجزا منيعا تجاه تلك الأُمنيات الشعبية المأمولة مستقبلاً، وقد مرت تلك الاحتجاجات بإرهاصات ومحطات صعبة ساعدت في تكوين ورسم تلك الدول بتلك الصورة وبذلك الشكل التي استقرت علية. بناءً على ذلك تدور **إشكالية** الدراسة حول الدوافع التي أدت إلى اندلاع الاحتجاجات الشعبية ٢٠١١م في بعض البلدان العربية ؟ وما مواقف القوى الإقليمية والدولية من تلك الاحتجاجات؟

تساؤلات البحث:

يدور في إطار سؤال البحث الرئيسي السابق ويساعد على تفسيره، مجموعة من التساؤلات الفرعية المتمثلة في التالي:

١- ما الذي ساعد على تطور الاحتجاجات الشعبية في بلدان الثورات العربية؟
٢- ما الاسلوب التي تعاملت به الأنظمة تجاه تلك الاحتجاجات؟
٣- هل ساعد موقف المؤسسة العسكرية في إنجاح تلك الاحتجاجات؟ وما الموقف التي اتبعته المنظمة الإقليمية العربية تجاه تلك الاحتجاجات؟

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث الى تحقيق العديد من الأهداف تمثل اهمها في التالي:

- تحليل الاسهامات التي ساعدت في اندلاع الاحتجاجات الشعبية.
- رصد مسار الاحتجاجات الشعبية في بلدان الثورات العربية.
- تحديد موقف بعض القوى السياسية الإقليمية والدولية من الاحتجاجات الشعبية.

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من أهمية الموضوع نفسة، فقد مثلت الاحتجاجات الشعبية في المنطقة العربية نقطة فاصلة في الحياة السياسية والاقتصادية.. الخ ، وكانت فاجعة لأنظمة سياسية لها عقود كثيرة وباع كبير في الحكم والتسلط والاستبداد المنظم ضد شعوبها، حيث خرجت جماهير غفيرة من الشعوب العربية إلى ميادين وساحات التغيير تطالب برحيل تلك الأنظمة ومحاكمتها، وتدعو إلى ترسيخ حُقبة جديدة تقوم على بناء الأوطان على أساس العدالة والحرية والعيش المشترك وبعيدا عن الاستبداد والطغيان بمختلف صوره وأشكاله، وهو أمر أعطى البحث أهمية

كافية لكونه يقوم برصد وتحليل تلك الاحتجاجات، وما آلت إليه، ومواقف بعض الأطراف الداخلية والخارجية منها.

أولاً: دوافع التغيير التي سبقت الحركات الاحتجاجية في بلدان الثورات العربية:

واجهت الأنظمة العربية ضغوطاً جمة لإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية وتنموية من قبل القوى السياسية في الداخل والقوى الدولية – قبل الاتجاه من قبل شريحة كبيرة من الشعب نحو الانتفاضات والثورات العربية المعاصرة – الأمر الذي دفع بالأنظمة العربية صوب الإجراءات الشكلية في الاصلاحات السياسية والاقتصادية والقضائية وغيرها بغرض التخفيف من تلك الضغوط، إلا أن تلك الإجراءات لم تلب ولو بشكل بسيط رجاء شريحة عريضة من المجتمعات العربية الأمر الذي نتج عنه انبعاث تلك الجموع الغفيرة من الشعوب العربية –التي انفجرت فيها الثورات- إلى ساحات وميادين الاعتصام لتجعل تلك الميادين منابر لطرح مطالبها التي خرجت من أجلها. وفي هذه الجزئية سيتم التطرق للدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

١-الدوافع السياسية:

لا شك أن المنطقة العربية تعيش احوالاً متشابهة مع اختلاف النسب والمقادير بين بلد وآخر سواء كان في الجانب السياسي أو الاقتصادي .. ألخ، فمنذ الاستقلال في خمسينات وستينات القرن المنصرم والأنظمة العربية تنحسر وتتآكل فشلاً، فقد اتسعت الهوة بين النظم والشعوب العربية، واتسعت رقعة الفساد "هدر الموارد أو نهب الأموال العامة والخاصة،(**حرب، على، ٢٠١٢م**) والانحسار - إذا لم يكن الفشل- في نهضة وتنمية شامله، لا سيما بعد أن اتجهت تلك النظم نحو الاستفراد بالسلطة ومحاولة توريثها. كما أن تلك النظم فشلت في تحديد المصالح العليا للدول والشعوب العربية، وتحديد مصادر التهديد المتوقعة، وارتبطت مع

الدول الغربية بتحالفات أمنية (الحرب على الارهاب)، (**Terrill, W. Andrew 2011**) بدلاً من الاتجاه نحو إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية تنهض بالبلاد وتخفف من الفقر والبطالة التي أصبحت متفشية بين افراد الشعوب العربية، وحتي مشاريع الإصلاح المتوالية من القوى الدولية تجاه المنطقة العربية – بغض النظر عن مغزاها الحقيقي- لم تتعامل معها النظم العربية بالجدية اللازمة، ناهيك عن كون تلك المشاريع لم تكن على القدر المناسب من الشمولية والتصميم والوحدة تجاهها، لا سيما أن هذه المشاريع كانت صدى لرغبة القوى الكبرى في ضمان مصالحها في المنطقة.

لقد حدث ذلك العجز والفشل الذريع في ظل تمتع المنطقة العربية بالثروات البشرية والطبيعية الهائلة، وهي الثروات التي استفادت منها نخب ضيقة، بينما همشت قطاعات واسعة من المجتمعات العربية، وقد تزايدت ظاهرة التهميش تلك في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، مع التوجه لتبني آليات السوق والتجارة الحرة، وتراجع الدور السياسي والاجتماعي للدولة. على الصعيد نفسه عانت المنطقة العربية من القمع والاستبداد، وغياب الحقوق والحريات، وانتهاكات واسعه لحقوق الانسان، مع تركيز السلطة في يد نخب ضيقة مرتبطة بالحزب أو الأسرة الحاكمة (**صبحي، مجدي، ٢٠١١م**).

وقد كان لتقارير التنمية البشرية ٢٠٠١-٢٠٠٢م، والتي أظهرت ارقاماً مخيفة للغرب سواء في جانب الفقر أو البطالة أو انحسار التنمية أو تدهور مستوى المعيشة أو غيرها من الامور التي دفعت تلك القوى إلى وضع مشاريع لإصلاح الوضع السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام- بغض النظر عن مدى مصداقية تلك التخوفات- من خلالها اتجهت النظم العربية نحو إجراء إصلاحات في بعض سياساتها وهياكلها المؤسسية، خوفاً من تلك القوى ليس حباً في أوطانها ومجتمعاتها، لذا، باءت بالفشل منذ اللحظة الأولي.

وحتى الدول التي سمحت بقدر أكبر من التعددية السياسية، مثل المغرب والكويت ومصر واليمن فقد اكتفت بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية، واعتمدت على ترسانة واسعة من الأدوات القانونية والأمنية والإدارية لتقييد الحريات والأحزاب والإعلام ومنظمات المجتمع المدني، وقد أدى امتناع الدول العربية عن تبني إصلاحات سياسية حقيقية إلى انصراف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية، وإلى ضعف وترهل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني (**ابراهيم، حسنين توفيق، ٢٠٠٦م**) وبتلك السياسة خلقت الأنظمة لنفسها أزمة سياسية ودستورية أثرت على كيانها واستقرارها.

ففي تونس بدأ الحبيب بو رقيبة ببعض الإصلاحات، فأعطى للمرأة حقوقها ووضع اسسا عصرية للدولة التونسية (**جون آر برادلي، ٢٠١٣م**) حتي اطاح به بن على في ٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٧م ليقيم نظاما بوليسيا حكم البلاد أكثر من ثلاث وعشرين سنة استحكم فيها الاستبداد وقمع الحريات السياسية حتى بدأ الفساد ينخر المؤسسات العامة والخاصة، وهو ما دفع بالمعارضة إلى تكثيف نشاطها المشترك، وإقامة ما يشبه العقد الاجتماعي بين الإسلاميين والليبراليين وبعض مكونات اليسار وتم تأسيس هيئة ١٨ أكتوبر للحقوق والحريات في شهر أكتوبر ٢٠٠٥م لتشكل إطارا غير مسبوق للحوار الفكري والسياسي بين تشكيلات رئيسة في المعارضة التونسية، تبلورت في ضوئه جملة من المواقف المشتركة تجاه قضايا أساسية وحساسة تشغل الرأي العام وتتمحور حول مطلب الديمقراطية.

وفي مصر لم يتبلور الشارع السياسي للمطالبة بالتغيير والإصلاح، منذ المظاهرات والإضرابات السياسية التي قام بها الطلاب والعمال خلال عامي ١٩٧١م و١٩٧٢م، ومظاهرات الخبز عام ١٩٧٧م إلا في بروز حركة كفاية (الحركة المصرية من أجل التغيير) والتيار الديمقراطي الاجتماعي والتيار الليبرالي التقدمي وحركة الطلاب من أجل التغيير وحركة الشباب من أجل التغيير

وحركة ٦ أبريل...، ففي اغسطس/آب ٢٠٠٤م لجأت حركة كفاية إلى اصدار أول بيان لها والمتضمن رفضها القاطع لتولي الرئيس محمد حسني مبارك من حيث المبدأ فترة ولاية خامسة، بعد أن قضى في الحكم أربع فترات رئاسية مدة كل منها ست سنوات(**سعيد، محمد السيد، ٢٠٠٧م**)، كما رفضت الحركة البديل الذي كانت الشائعات تركز عليه وهو توريث الحكم لأبنه (**YLI-KAITALA, K. I. R. S. I., 2014**)، تحت شعار لا للتمديد ولا للتوريث، وأطلقت حملة شعبية من أجل التغيير بإصدار البيانات والقيام بالمظاهرات والمسيرات.

فيما تمكنت بعض الأنظمة من إدخال إصلاحات سياسية بدرجات متفاوتة من العمق والشمول (سلطنة عمان – المغرب)، وأثار بعضها قضايا ما كان أحد يجرؤ على إثارتها من قبل (قضية إنشاء الأحزاب في السعودية)، وبعضها وصل بها الحال إلى خروج شعوبها ضدها تطالب بإسقاطها كما حدث في سورية (**مسعد، نبفين، ٢٠١١م**).

وبذلك يمكن القول أن المطالبة بالتغيير والإصلاح السياسيين من أجل إرساء واقعاً ديمقراطياً مقبولاً قد واجهته الكثير من التحديات في دول العالم العربي وأغلب دول العالم الثالث بسبب حداثة التجربة وعدم الوصول إلى حالة من النضج والوعي في ممارسة حراك سياسي حقيقي ينجم عنه استيعاب شامل للقوى السياسية والاجتماعية ضمن مشاركة سياسية حقيقية في إدارة شئون مؤسسات الدولة كافة، لذا بدت أمامنا تداعيات داخلية وضغوط شعبية تطالب باستمرار إنهاء جميع مظاهر الحكم الشمولي في الدول التي لم تستطع انجاز الإصلاحات السياسية والاقتصادية في ظل وطأة الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية، التي تتطلب مزيداً من الجهد المسؤول والعمل التنظيمي في جميع مفاصل الدولة.

٢- دوافع اقتصادية واجتماعية:

لقد أسهمت العوامل الاقتصادية والظروف الاجتماعية المتردية، التي عمت أغلب إن لم يكن كل بلدان العالم العربي في خروج أعداد كبيرة إلى ميادين وساحات الاعتصام للمطالبة بإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية، ومن ثم المطالبة بإسقاط تلك النظم، وكان ذلك الخروج نتاج تردي الوضع الاقتصادي، وتفشي البطالة في أوساط الشباب خاصة الفئة العمرية من ١٥إلى ٢٩سنة، والتي تشكل أكثر من ثلث سكان العالم العربي (**دينا شحاتة، مريم وحيد، ٢٠١١م**) وبالرغم من الثروات البشرية والطبيعية الهائلة التي تتمتع بها المنطقة العربية، إلا أن تلك الفئة من العمر تعاني من مظاهر إقصاء اجتماعي واقتصادي وسياسي، جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير.

وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي، حيث ترتفع مستويات البطالة إلى ٢٥ % بين الشباب مقارنة بالمتوسط العالمي ١٤.٤ %، وتتركز نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشباب المتعلم الحاصل على تعليم عال (**دينا شحاتة، مريم وحيد، ٢٠١١م**). وفي العقود الاخيرة شهدت المنطقة خللاً كبيراً في منظومة توزيع الثروة، حيث استأثرت نخب ضيقة ذات ارتباط وثيق بالسلطة بمقومات الثروة، بينما همشت قطاعات واسعة من المجتمعات العربية، وقد تزايدت تلك الظاهرة في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، مع التوجه لتبني آليات السوق والتجارة الحرة، وتراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وفي المقابل انتشرت في السنوات الاخيرة وسائل الإعلام البديلة وأدوات الاتصال الحديثة لا سيما وسائل التواصل الاجتماعي (فيس بوك ويوتيوب)، والقنوات الفضائية، والهواتف المحمولة، ليبدأ الشباب في العالم العربي يؤسسون لأنماط مشاركة جديدة مكنتهم من تجاوز العديد من القيود التي فرضتها النظم العربية علي حريات التعبير والتنظيم، وقد لجأوا إلى تلك الوسائل للتعبير عن عدم رضاهم عن الأوضاع القائمة، وكذلك لتنظيم فعاليات احتجاجية

نجحت في كسر حاجز الخوف الذي فرضتها النظم العربية علي شعوبها لعقود طويلة.

ومع اتجاه عدد من الدول العربية إلى تبني سياسات التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق في السنوات الأخيرة، تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية بشكل ملحوظ، مما أثر بالسلب في قطاعات واسعة كانت تعتمد بشكل كبير على دعم الدولة، وقد تزايدت بالتالي مظاهر الفقر والتهميش، واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء بشكل ملحوظ (**تقرير التنمية الانسانية العربي للعام، ٢٠٠٩م**) وشهدت عدة دول عربية تصاعدا في وتيرة الاحتجاجات العمالية والفئوية المطالبة برفع الأجور، ومحاربة الفساد، والغلاء، وتحسين الظروف المعيشية للعمال، كل تلك عوامل رئيسية دفعت تلك الجموع من الشعب للخروج إلى ساحات الاعتصام للمطالبة بإصلاحات جذرية في بنية الأنظمة السياسية في الوطن العربي، ومن ثم تطورت تلك المطالب إلى إسقاط الأنظمة.

ثانياً: المسار العام للاحتجاجات الشعبية ٢٠١١م:

منذ نهاية عام ٢٠١٠ م شهدت المنطقة العربية تغيرات سياسية نوعية بالغة الأهمية، انتقل تأثيرها من بلد لآخر، جاءت نتيجة تراكمات من الفشل لعدة عقود مضت، حيث أخفقت مشاريع الإصلاحِ وتحقيق العدالة والحرية والديمقراطية، وتحقيق التنمية الاجتماعية والقضاء على الفساد والاستبداد واستبعاد الشعوب عن المشاركة، والاستئثار بالثروات، واحتكار الأنظمة للسلطة، كل ذلك كان له أثر كبير، فقد أوجد مسافة فاصلة بين الأنظمة وشعوبها، وزاد من الفجوة بينهما فتحولت إلى أزمة ثقة واضحة.

١- احتجاج المجتمعات العربية ضد أنظمتها وتعامل النظم معها: خرج جموع من المواطنين للمطالبة بإسقاط الأنظمة والعمل على إجراء تغييرات سياسية ملموسة على الواقع، ففي تونس بدأت الأحداث الاحتجاجية في شكل

صدامات محدودة بين سكان منطقة سيدي بوزيد التي تقع جنوب البلاد وبين الشرطة في ١٨ديسمبر /كانون الأول ٢٠١٠م، وذلك على خلفية إحراق الشاب التونسي محمد البوعزيزي نفسه في محاولة للانتحار احتجاجا على مصادرة مصدر رزقه من قبل شرطة البلدية، وامتدت الاحتجاجات بصورة متسارعة لتشمل خلال أيام مناطق مجاورة لمنطقة سيدي بوزيد وصولا إلى العاصمة تونس، ويكاد يتفق المراقبون لمقدمات الحدث التونسي على محورية العامل الاقتصادي والاجتماعي المتمثل في البطالة المتفشية في أوساط الجامعيين وتهميش مناطق جنوب وغرب البلاد كسبب رئيس ومباشر للاحتجاج (**بن يونس، كمال،٢٠١١**).

كما أدت عوامل الحاجات المعيشية والحرمان الوظيفي التي نشطت بصورة غير مفهومة، إلى الانتقال من قضايا مطلبية تتعلق بالبؤس الاقتصادي والحرمان المجتمعي إلى المطالبة بالحرية والخلاص من الاستبداد السياسي (**الحمداني، كفاح عباس رمضان، ٢٠١٣م**). وانتشرت الاحتجاجات في كافة مدن تونس، مطالبةً بالحرية وإنهاء الاستبداد وإطلاق حرية التعبير عن الرأي ووصلت إلى ذروتها يومي ١٢و١٣ يناير/كانون الثاني ٢٠١١م، عندما بدأ المحتجون المطالبة بإسقاط النظام ورحيل الرئيس السابق "زين العابدين بن علي"، وظلت إلى أن رحل عن رئاسة البلاد وغادر الأراضي التونسية إثر تلك الاحتجاجات.

وقد شكلت الاحتجاجات الشعبية في تونس أثراً كبيراً في إطلاق شرارة الثورة في مصر، ففي يوم الثلاثاء ٢٠١١/١/٢٥م انطلقت الاحتجاجات الشعبية المناهضة للأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية المتردية(**محمود بسيوني ومحمد هلال، ٢٠١٢م**) وتوارت الاهتمامات الإقليمية التي كانت حاضرة في الوسط المصري قبل الاحتجاجات الشعبية لصالح هدف إصلاحي داخلي تمثل في الأجندة الإصلاحية التي توافقت عليها القوى المصرية الوطنية منذ ٢٠٠٤م والمتمثلة في رفض التمديد والتوريث، وتعديل بعض المواد الدستورية التي تحول

دون تحقيق منافسة متكافئة في الانتخابات الرئاسية. وذهب أحد الباحثين للقول إن من أسباب قيام الثورة في مصر، بعد غياب العدالة الاجتماعية والأزمة الاقتصادية، وبعد المطلب الديمقراطي، هو هدف استعادة الدور الإقليمي المصري الذي تردى خلال العقود الثلاثة المنصرمة مع ما يعنيه ذلك من حضور تلقائي للقضايا العربية التي تمثل مجال اختبار لفاعلية الدور الإقليمي المصري في المستقبل (**سالم، صلاح، ٢٠١١م**).

وإذا كانت الثورة التونسية قد غلب عليها طابع المحلية الوطنية بحكم انطلاقها من وسط الريف التونسي، فإن الثورة المصرية كانت ثورة مدنية بدأت في العاصمة القاهرة وتوسعت في كبريات المدن المصرية، وهذا الملمح التكويني سمح للثورة المصرية تجاوز طابعها المحلي بصورة ملفتة للنظر بحكم مستوى الوعي في الحواضر الكبرى، وبفعل وجود مجتمع مصغر في ميدان التحرير لم يكن يفرق في تعاطيه اليومي بين الشأنين الوطني والقومي وإن لم ينعكس ذلك بصورة واضحة على مستوى الشعارات التي رفعت أثناء الاحتجاجات. ونظراً لتفاقم الوضع بين الشرطة والشعب، وسوء معاملة الشرطة من خلال استخدام ادوات القمع البوليسية وحادثة الجمل في ميدان التحرير، وعدم قدرة النظام على تفادي الأزمة والتعامل معها بسرعة وحكمة، وفي ظل إصرار المحتجين على مطالبهم بإسقاط النظام أدت الأحداث المتسارعة إلى تنحى الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم في ١١ فبراير/شباط ٢٠١١م في بيان قصير أعلنه نائبة آنذاك عمّر سليمان، كلف فيه المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد.

فيما خرج جموع من المواطنين الليبيين في ٢٠١١/٢/١٧م للمطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، متأثرة بموجة الاحتجاجات التي حدثت في تونس ومصر حيثُ تشكلت الاحتجاجات في البداية على شكل مجاميع من المحتجين تطالب بتلك الاصلاحات –بغض النظر عن مدى مصداقية تلك الجموع وحقيقة أنها مدفوعة من الخارج للقضاء على نظام القذافي- إلا أنها توسعة لتشكل

انتفاضة شعبية شملت العديد من المدن الليبية، وقد انزلقت تلك الاحتجاجات إلى مربع العنف وذلك من خلال المواجهات المسلحة مع كتائب القذافي التي استخدمت كافة أنواع الاسلحة في مواجهة تلك الاحتجاجات منذ البداية، مما حول الاحتجاجات السلمية إلى مواجهات مسلحة تسعى للإطاحة بمعمر القذافي الذي قرر القتال حتى اللحظة الأخيرة، وكانت شرارة تلك الثورة على صلة بانتهاكات حقوق الانسان، والاعتقالات والإجراءات القمعية التي طالت الكثير من الليبيين.

ونظراً لسوء الأوضاع في الأراضي الليبية وصل الأمر للتدخل الدولي بشرعية عربية وفق قرارات الجامعة العربية ومجلس الأمن رقم "٧٢٩٨" و"١٩٧٣" وطلب المعارضة الليبية المتضمن تدخل الناتو العسكري والذي قام بدوره بقصف المواقع العسكرية التابعة للقذافي، الأمر الذي سهل على المعارضة الوصول إلى العاصمة طرابلس في يوم٢١ اغسطس، لتنقلب الموازين لصالح قوات المعارضة، وتستمر المعارك في "مصراته" ومدينة "سرت" وبعض المدن المؤيدة للعقيد القذافي لتظل تلك المواجهات حتي٢٠ اكتوبر/تشرين الاول٢٠١١م، عندما قامت قوات الناتو بقصف موكب القذافي وهو بطريقه لمدينة "سرت "، وتم اعتقاله من قبل الثوار الليبيين ومن ثم قتله، على ضوئه أعلن المجلس الوطني الانتقالي انتصار الثورة الليبية وتسلمه إدارة شئون البلاد (**فال، محمد سيد أحمد، ٢٠١٢م**).

وقد كان لتلك الموجات من الاحتجاجات التي طالت تلك البلدان أثر بالغ على شريحة كبيرة من المجتمع اليمني، الذي خرج إلى الشوارع والساحات في١١ فبراير/شباط ٢٠١١م ،عقب نجاح تلك الثورات، ضد الفقر والفساد والبطالة التي تعاني منها البلاد، كما أيدت وشاركت في تلك الاحتجاجات الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، كذلك انظم إلى تلك الاحتجاجات العديد من القبائل اليمنية لينقسم بذلك الشعب إلى قسمين قسم مؤيد وقسم معارض لتلك

الاحتجاجات، وما إن نجحت الثورة في تونس ومصر إلا وارتفع سقف المطالب لدى المحتجين في اليمن إلى اسقاط النظام.

وقاد تلك الاحتجاجات في بادئ الأمر مجموعة كبيرة من الشباب، ثم أنظم اليهم كمنظم وعقل مدبر مجموعة من الأحزاب المعارضة "اللقاء المشترك" التي ما إن وصلت آنذاك الي ساحة التغيير إلا وتولت زمام الأمور من تنسيق وتنظيم ومفاوضات مع النظام القائم ومع القوى الإقليمية والدولية المهتمة بالشأن اليمني، وقد اشعلت تلك الاحتجاجات الشبابية ومن قبلها الثورة في تونس ومصر طموح وأمال الوصول للسلطة لدى تلك الأحزاب وجعلت الثورة الشبابية السلمية سلماً لها للصعود لسدة الحكم، وتولد لديها فكرة ضرورة نشوء علاقة تبادلية أو تكافلية بين جماهير الشباب وأحزاب المعارضة "اللقاء المشترك"، خاصة وقد تكفلت تلك القوى الحزبية بضخ الأموال الضرورية لساحات الاعتصام ولجماهير الثورة التي تعبر عن الزخم الثوري الجماهيري الذي طالما افتقدته (**الأحصب، أحمد، ٢٠١٢م**) وكان لذلك أثر سلبي أدى إلى إجهاض الثورة الشبابية السلمية، وعصف الآمال التي كانت تراود اولئك الشباب في بناء دولة مدنية حديثة، وذلك من خلال توقيع تلك القوى على المبادرة الخليجية، التي دعت إلى الانتقال السلمي للسلطة.

كما شهدت سوريا في١٥مارس/أذار٢٠١١م حراكاً متصاعداً من الاحتجاجات في محاوله لإحداث تغييراً جذرياً على مستوى النظام السياسي واتجاهات العلاقة بين المجتمع والسلطة كما هو الحال في كل من مصر وتونس، إلا أن النظام السوري ومن أول وهلة اتجه نحو الخيار الأمني والعسكري في سبيل إيقاف جريان تلك الجموع، حينئذ تحولت الاحتجاجات السلمية إلى مواجهة مسلحة بقيادة المحتجين، وبعض المنشقين عن الجيش السوري، الذين يطالبون بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، وقد عمت تلك الاحتجاجات والمظاهرات أغلب المدن السورية، ولا زالت المواجهات بين الجيش النظامي، والمعارضة إلى جانب ما يسمى الجيش الحر حتى كتابة هذا البحث.

وفي البحرين تأثر الشباب بما يحدث من ثورات عربية متعاقبة فما كان منه إلا أن خرج بكل قواه إلى ساحة اللؤلؤة لينادي في البداية بإصلاحات دستورية جذرية، تتمثل في وضع دستور جديد للبلاد تصبح بموجبه البحرين مملكة دستورية، وأن يكون رئيس الحكومة مسؤولاً أمام البرلمان وليس أمام الملك، ثم تطورت تلك المطالب إلى إسقاط النظام، وقد خرج المحتجون عقب دعوة وجهها شباب الطائفتين السنية والشيعية على شبكة الإنترنت (**عوض، محسن، ٢٠١١م**) إلا أنه وكما جرت العادة من قبل النظم العربية تم مواجهة مطالبهم من قبل النظام بالعنف وصل إلى حد استخدام البندقية لإيقاف تلك المظاهرات والاستعانة بدرع الجزيرة الذي تدخل لفظ المظاهرات في البحرين، وقد تميزت حركة الاحتجاجات في البحرين عن غيرها في الوطن العربي، كونها تستدعي إعادة تعريف نظام الحكم والمواطنة من جديد في بلد ترسخت وتمايزت فيه انساق عمل سياسي طائفي عبر فترة طويلة من الزمن.

كما امتد هيجان الانتفاضة الشعبية إلى كلٍ من عُمان والاردن والمغرب وغيرها من البلدان العربية التي حاولت تلملم جراح تلك الاحتجاجات من خلال اجراء بعض الاصلاحات السياسية والاقتصادية المتمثلة في إعفاء المواطنين من الرسوم عن الخدمات التي تقدمها الدولة لشعوبها كالكهرباء والماء والتلفون والتخفيف من البطالة التي كانت قد تفشت في صفوف الشباب من خلال توظيفهم، وغيرها من الامور التي بموجبها تقلصت الاحتجاجات ومن ثم اندثرت.

٢- موقف المؤسسة العسكرية من الاحتجاجات الشعبية: كما هو معلوم أن المؤسسة العسكرية في البلدان العربية التي اندلعت فيها الاحتجاجات الشعبية كان دورها متباين من بلد لآخر تجاه تلك الاحتجاجات. ففي تونس تحرك الشعب بثورته ضد نظامه، وكان سلوك الجيش التونسي منحازاً للثوار حتى وإن تأخر الموقف الصادر عن الجيش إلا أنه كان داعماً للشعب، فقد ظهر دوره واضحاً عند رفضه قرار الرئيس "بن علي" بإطلاق النار على المتظاهرين وقمع الاحتجاجات

الشعبية، حيث التزم الحياد إبان تحول الحالة الثورية إلى فعل ثوري، ولم يتدخل إلا لحفظ الأمن والحيلولة دون انهيار الدولة بعد تعطل مظاهر الحياة فيها، وكان ذلك الموقف الذي سلكة الجيش التونسي إنما هو نتاج بعده عن السياسية الداخلية منذ الاستقلال، واستياء الجيش من سياسة الإضعاف والتهميش المتعمدتين له من قبل الرئيس "بن على" لصالح الأجهزة الأمنية الأخرى التي كان يحتمي بها (**مهدي، سؤدد كاظم، ٢٠١٢م**).

وفي مصر اضطر الرئيس السابق حسني مبارك التخلي عن منصبه بعد ١٨ يوما من الاحتجاجات المتواصلة في ميدان التحرير، ويبدو أن الجيش – كما هو الحال أيضا بالنسبة لتونس- لعب دورا أساسيا في الوصول إلى هذه النتيجة السريعة (**راشد، سامح، ٢٠١٢م**) فقد أعلن عن تشكيل مجلس عسكري يرأسه وزير الدفاع لإدارة المرحلة الانتقالية وتأمين العبور بالبلد إلى النظام الديمقراطي عبر سلسلة من الخطوات كان من أهمها، وقف العمل بالدستور وحل مجلسي الشعب والشورى، ثم تنظيم استفتاء على تعديلات جزئية في الدستور تتعلق بالتهيئة الايجابية للانتخابات، كما تشكلت حكومة جديدة حظي رئيسها بقبول شعبي واسع، وأُحيل العديد من رموز النظام السابق إلى المحاكمة.

وفي ليبيا كان وضع الجيش مختلفاً عن تونس ومصر، فكان هناك مؤسسه عسكرية نظامية (كتائب القذافي) وجيش غير نظامي يمثل المؤسسة العسكرية القديمة التي فككها نظام القذافي واستبدلها بكتائبه، وقد حدث تصدع في قياداته نتج عنه فتح قادت الجيش مخازن التسليح للمحتجين على النظام (**فال، محمد سيد أحمد، ٢٠١٢م**) الأمر الذي أدى إلى مواجهة عنيفة مع كتائب القذافي، ومع بدايات تصاعد المواجهة ضد النظام، حدثت انقسامات في صفوف الجيش النظامي، وخاضت الكتائب الموالية للقذافي حرباً استمرت عدة أشهر ضد المحتجين، الذين دعمتهم قوات حلف شمال الأطلنطي.

وفي اليمن انطلقت الاحتجاجات الشعبية، وبدأت الاعتصامات تنتشر في الساحات والميادين العامة، مما اضطرت قوات الأمن والجيش إلى تطويق تلك الاعتصامات لتقليص تمدد تلك الجموع وهو أمر قاد إلى احتكاك تلك الجموع بقوات الأمن في أكثر من موضع، الأمر الذي دفع بعدد من قادة الجيش إلى الانشقاق عن النظام وإعلان انضمامهم إلى الثورة الشبابية السلمية وكان أبرز المنشقين عن الجيش اللواء على محسن الاحمر قائد الفرقة الأولي مدرع قائد المحور الشمالي الغربي آنذاك، الذي أعلن حمايته للمتظاهرين وانضمامه إلى الثوار، والذي شكل بانضمامه ثقلاً سياسياً لا يستهان لصالح قوى الثورة وشرخاً كبيراً للمؤسسة العسكرية، وادى انضمامه إلى إثارة تباينات كثيرة في أوساط الحركة الشبابية، والتي رأت فيه عسكرة للثورة وحرفاً لطابعها السلمي كونه أحد رموز النظام السابق والرجل الثاني في جيش النظام كما تخوف بعض المحتجين من أن انضمام اللواء على محسن سوف يمس بمدنيتها ويؤدي إلى اختطافها، وقد ساهم انقسام الجيش في اضعاف النظام بشكل عام (**Juneau, Thomas,2013**).

بينما كان موقف الجيش السوري مغاير تماماً للسلوك الذي اتبعه الجيش في كل من تونس ومصر فقد تمسك بولاءة للنظام السياسي. لذا يمكن القول أن بعض الجيوش العربية لعبت دوراً محورياً في إنجاح الثورات كما حدث في تونس ومصر، وقد استمر الدور المحوري لتلك الجيوش في البلدين كحارس للعملية السياسية في مرحلة ما بعد الثورة، فيما استمرت بعض الجيوش العربية في دفاعها وتأييدها المطلق للقيادة السياسية في بلدانهم كما هو حادث في سوريا، فيما انقسم الجيش بين مؤيد لمطالب المحتجين ومعارض لها كما حصل في اليمن، السبب في ذلك الانقسام على ما يبدو الولاء الشخصي والقبلي للجيش اليمنى وقد أدى إلى تحويل الثورة إلى أزمة سياسية.

ثالثاً: مواقف المنظمة الإقليمية العربية من الاحتجاجات الشعبية:

لقد انحسر دور جامعة الدول العربية في وقت مبكر، حيث ظهرت قضايا عربية - عربية صعبة أدت إلى محدودية دور تلك المنظمة وخروج تسوية ملفات الصراعات عن الحضيرة العربية، وما الخلاف الجزائري المغربي حول مستقبل الصحراء الذي ترك كليةً بيد الأمم المتحدة دون أن تجرؤ مؤسسة جامعة الدول العربية على معالجته إلا دليلاً واضحاً على ضعف تلك المؤسسة، كما أن النزاعات الأهلية العربية قد خرجت بدورها من إطار النظام العربي كما هو حاصل في السودان والصومال والعراق وغيرها من بلدان العالم العربي.

وخلال الاحتجاجات العربية ٢٠١١م، لم يكن للجامعة العربية دور يذكر باستثناء دورها في ليبيا وسوريا؛ فعند تفجر الاحتجاجات في تونس لم يكن حاضر لدى الجامعة العربية أن نظام بن على سينهار بهذا الشكل، لذا جاء رد الجامعة العربية متماشيا مع الواقع الذي نجم عن تلك الاحتجاجات وذلك من خلال تصريح أمينها العام السابق "عمر موسي" الذي اكد فيه أن الجامعة قلقة من الأوضاع في تونس وهي تراقب الوضع عن كثب، ودعى جميع الأطراف للعمل على التوصل لإجماع وطني يُخرج البلاد من أزمتها (**الشامي، حسن، ٢٠١٤م**) وعند انهيار النظام في تونس صرح الأمين العام، أن ما نعيشه هو حركة تاريخية غير مسبوقة، ولكنها أصبحت حقيقة واقعة، فالأمة ترفض أن تبقى رهنا لأوامر وتعليمات وأنها قرّرت أن تأخذ أمورها بأيديها في إطار نظام الديمقراطية، وترفض الدكتاتورية، أو فرض أشخاص بعينهم (**الأهرام، مارس ٢٠١١م**).

وجاء موقف الجامعة تجاه الاحتجاجات الشعبية في مصر كالعادة، فقد التزم الصمت في البداية، ومن ثم دعاء إلى تحريك سريع لاحتواء الوضع المتفجر في مصر عبر إصلاحٍ سريعٍ يستجيب بصورة جادة لمطالب الشعب بما يحفظ استقرار البلاد، وفي٣ فبراير/شباط ٢٠١١م أصدرت الجامعة بياناً رحبت فيه

بإعلان الرئيس مبارك عزمه عدم الترشح للانتخابات الرئاسية القادمة (**بيان جامعة الدول العربية، يناير ٢٠١١م**)، وفي منتصف فبراير ٢٠١١م تغير موقف الجامعة، بعد تخلي الرئيس مبارك عن سلطاته، حيث أشاد مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه التشاوري بـ" الثورات البيضاء والحضارية" في مصر وتونس، كما أشاد بروح الشباب العربي الذي أثبت أنه قادر على التغيير والتطوير وعلى فرض إرادته على الأمة.

وفي ليبيا اكتفت الجامعة بشرعنة تدخل حلف الناتو دون أن تمتلك رؤية لدور ما يمكن أن تقوم به في ليبيا، حيث أدى انفراد حلف الناتو بالمجهود العسكري في ليبيا إلى الضغط على الثوار الليبيين من أجل تقديم تنازلات على صعيد التنسيق العسكري والعملياتي وغض الطرف عن نشاط عسكري واستخباراتي قائم على الأرض، فضلا عن إبرام عقود لتصدير النفط لم تتضح بعد تفاصيلها كل ذلك في ضوء غياب الجامعة العربية عن ممارسة أي دور فعلي حتى على الصعيد الإنساني. وفي اليمن لم يصدر عن الجامعة العربية أي بيان أو تصريح يطلب من النظام اليمني الاستجابة للمطالب الجماهيرية، أو وقف العنف ضد المحتجين ورغم أن المبادرة الخليجية التي هي أحد مظاهر ضعف الجامعة العربية وانسحابها من التدخل في الشأن العربي ومنه اليمني فإن الجامعة لم تطالب – كحد أدنى- بضرورة الالتزام بالمبادرة الخليجية التي كان قد وقعها كل من أحزاب اللقاء المشترك المعارض والحزب الحاكم بينما رفض الرئيس صالح توقيعها –في فترة سابقه- بعد أن أبدى استعداده لذلك أكثر من مرة.

أما في سوريا ففي بادئ الأمر حاولت الجامعة العربية الى التدخل لإقناع القيادة السورية باحتواء الموقف عبر التعجيل بتنفيذ الإصلاحات التي أعلن عنها النظام في وقت سابق وإسقاط خيار التعامل الأمني في قمع الاحتجاجات (**صحيفة اليوم السابع، يونيو ٢٠١١م**) إلا أن ذلك لم يتم من قبل النظام السوري. وذلك أمر وضع الجامعة في موقف محرج في البداية، إلا أن الجامعة حست بالخطر

الذي قد يعصف بها فقامت بمجموعة من الإجراءات لإدانة النظام ومطالبة رأس النظام بترك السلطة، ومنح مقعد سوريا للمعارضة السورية، كما صدر عن الجامعة العربية العديد من البيانات والمبادرات لحل الأزمة السورية، وكانت تلك الإجراءات بعد الإدراك أنها أمام حالة دولية مماثلة لما حدث في العراق عام ١٩٩١، إذ لا يجب أن يعزب عن البال أن الوضع في سوريا يقدم فرصة مواتية لتفكيك "محور الممانعة" وضرب العمق العربي لإيران، كما يقدم فرصة مثالية لإسرائيل لترتيب أوراقها بعد الإرباك الذي أصابها جراء الثورة المصرية، وجميع تلك تحديات ومخاطر تبدو الجامعة على دراية بها.

إن استمرار النظام الإقليمي العربي في عجزه وتجاهله عن اتخاذ فعل ايجابي في سبيل تحقيق تطلعات الشعوب العربية، خاصة عقب الاحتجاجات العربية، إنما ينتج ظواهر سلبية منها استمرار حالة الشلل في المنظومة العربية، وفقدان الثقة لدى الشعوب العربية بجدوى مؤسسة الجامعة العربية وتصاعد التدخل الأجنبي في تلك البلدان، ناهيك عن المخاطر المحتملة التي يمكن أن تصاب بها تلك البلدان التي اندلعت فيها الاحتجاجات كتقسيم تلك الدول والارتداد نحو ممارسة العنف السياسي والمجتمعي، وهو أمر سيؤدي إلى انعكاسات ذلك المباشرة على الأمن الإقليمي العربي.

وفيما يخص الدور الخليجي وبالتحديد مجلس التعاون الخليجي خلال فترة الاحتجاجات التي طالت بعض بلدان العالم العربي فقد حاولت دول الخليج خلال تلك المرحلة لعب دور "الشرطي العربي" وصمام أمان منطقة الخليج العربي والمنطقة العربية عموما، وهناك عدة مؤشرات في هذا الشأن لعل أبرزها الدور النوعي الذي أنيط بقوات درع الجزيرة في قمع الاحتجاجات الشعبية في البحرين والذي كان برغبة سعودية في الأساس وأيضا ما أثير حول "فيتو خليجي" لمنع مناقشة أية أوضاع على مستوى الجامعة العربية تتعلق بالثورات الحاصلة في كل من اليمن والبحرين وسوريا، ويندرج ضمن ذلك إيفاد مجلس التعاون الخليجي في

مايو/نيسان ٢٠١١م مبعوثا إلى سوريا عبر عن دعم دول الخليج للنظام السوري في مواجهة الاحتجاجات الشعبية وتأكيده "أن استقرار سوريا من أولويات الخليج" (**صحيفة اليوم السابع، مايو ٢٠١١م**) وبعد فترة وجيزة تحول ذلك الدور المضاد للثورة إلى دور يدعم الثوار والجيش الحر، ولا يعني ذلك أن دول الخليج ترغب في الثورة والثوار وانما كرد فعل أرادته تلك الأنظمة ارساله لطهران، خاصة بعد عدم انصياع النظام السوري لمطالب تلك الدول واستمراره في استخدام العنف ضد شعبه.

رابعاً: الموقف الإقليمي والدولي من الاحتجاجات الشعبية:

لقد كانت النظرة العامة للمواقف الإقليمية والدولية من الاحتجاجات في البلدان العربية مختلفة من بلد إلى آخر، وفق خصوصيتها وتفردها بما يميزها عن غيرها، وبناءً على المردود الايجابي الذي ستجنيه، كما هو الحال في الموقف الغربي بشكل عام تجاه الاحتجاجات في الوطن العربي والذي ظل يدعم تلك النظم ولم يتخذ أي موقف سلبي أو إيجابي إيزاء أي نظام، حتى تبين له أن تلك النظم أصبحت عاجزة عن الصمود أمام رياح التغيير عندها قرر أن ينفض يديه منها؛ حدث ذلك مع تونس ومصر، وتكرر في اليمن، بل وحتى في ليبيا، نلاحظ أن التدخل الدولي لفرض الحظر الجوي تأخر كثيراً رهاناً على أن النظام قادر على استعادة الأمن وقمع المتظاهرين، لم يشذ الموقف الغربي عن هذه القاعدة إلا تجاه النظام السوري وهو الموقف القائم على إدانة قمع المتظاهرين من أول لحظة وذلك لاعتبارات تتعلق بالسياسة الخارجية لبشار الأسد وتحالفاته الإقليمية.

ففي الحالة الأمريكية تبنت إدارة أوباما مواقف سياسية متفاوتة، من الحالات الاحتجاجية التي حدثت في الوطن العربي كان محددها المكانة الجيو استراتيجية لكل حالة، حيث اتبعت تلك السياسة بعد قدر من الارتباك في المواقف، في حالة كل من تونس ومصر في بداية الثورة وعند قرب حسم الموقف لصالح

المحتجين، قررت إدارة أوباما التخلي عن تلك النظم ودعتهما للرحيل، فيما دعمت التدخل العسكري في الحالة الليبية تحت غطاء الأمم المتحدة وحلف الناتو، وفي الحالة اليمنية، دعمت الولايات المتحدة انتقال السلطة، بحسب صيغة معينة (المبادرة الخليجية)، وفي الحالة السورية تبنت خيار تنحي الرئيس الأسد، لكنها لم تقم بتدخل سياسي أو عسكري، يمكنها من تيسير عملية تنحي الأسد، وذلك نظراً للتعقيدات المحلية والإقليمية والدولية التي تحيط بالمسألة السورية (**عثمان، طارق، ٢٠١٣م**).

وقد اتخذ الموقف الأوروبي في بداية الاحتجاجات الشعبية موقف المتعاطف مع الأنظمة العربية وذلك لدواعي سياسية واقتصادية وأمنية، خاصةً تجاه بلدان شمال افريقيا، حيث بلغت درجة التعاطف إلى حد إعلان بعض الدول الأوروبية عدم تأييدها للضربة العسكرية الجوية على ليبيا خوفاً من قطع امدادات النفط الليبي عنها، إلا أن ذلك التعاطف سرعان ما تماهى وتبدل إلى مؤيد للضربة إن لم يتحول إلى قائد التحالف الدولي لضرب ليبيا كفرنسا (**معروف، شيماء فرحان، ٢٠١٢م**).

ومن خلال الملاحظة للموقف الروسي تجاه الاحتجاجات والتغييرات التي حدثت في المنطقة، تبين أن القيادة الروسية لم تهتم بشكل كاف لما حدث في تونس من متغيرات مع ثورة النسيم، وكذلك الأمر بالنسبة للبحرين، فيما أعربت روسيا عن تخوفها من سير الأحداث في اليمن، بحجة أن المعارضة اليمنية (مسلحة) وتضم عناصر إرهابية حسب وصفها، وكشفت تصريحات المسؤولين الروس عن تحفظات اساسية حيال الاحتجاجات في اليمن وذلك لطبيعة الصراع القائم حول السلطة، فيما نالت المتغيرات التي حدثت في مصر وليبيا وسوريا اهتماماً اكبراً، حيث ظهرت وكأنها تبطن العداء والممانعة أو عدم الارتياح لما يحدث من تغييرات في المنطقة العربية، فقد حملت تصريحات المسؤولين الروس نوع من

الحذر والريبة والتردد (**معروف، شيماء فرحان، ٢٠١٢م**) واعتبارهم أن الاحتجاجات الشعبية في المنطقة ورائها مؤامرات أطلسية غربية.

اتضح ذلك من خلال السياسة التي انتهجتها تجاه سوريا وذلك باستخدامها حق الفيتو مرتين في ذلك الحين ضد قرارات مجلس الأمن التي تتضمن إزاحة الرئيس السوري عن الحكم، وما زالت تمارس حق الفيتو حتى التاريخ ضد أي مشروع قرار يدين أو يفرض عقوبات ضد الرئيس الأسد ونظامه، كما امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣القاضي بالتعامل العسكري مع التهديدات التي يتعرض لها المدنيون في بنغازي وبعض المناطق الليبية. وبشكل عام ترى روسيا أن الاحتجاجات التي حدثت في المنطقة العربية في العام ٢٠١١م هي صناعة (أمريكية-غربية)، تهدف إلى إعادة تغيير خريطة العالم والشرق الأوسط، وبناء نظام عالمي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها؛ كما تربط موسكو موقفها المتحفظ من (الثورات العربية) بأهمية الحفاظ على الاستقرار في الدول العربية (**شادي، هاني، ٢٠١٥م**) وترى أن تلك الاحتجاجات هي احتجاجات إسلامية من المرجّح أن يهيمن عليها المتطرفون (**مركز كارنيغي للشرق الاوسط، ٢٠١٣م**).

وفيما يخص القوى الإقليمية، فلقد ميزت إيران بين دعمها للثوار في مصر وليبيا واليمن وتونس، الذي اعتبرتها مستوحاة من الثورة الإيرانية، ودعمها للنظم في كلا من سوريا والعراق، حيث اعتبرت الثورة السورية هي "انحراف" ونسخة مزيفة عن الثورات في مصر وتونس واليمن وليبيا (**صحيفة الأهرام، ٤ فبراير ٢٠١١م**) كما أيدت المطالب التي نادى بها المحتجين في البحرين، ورفضة التدخل العسكري من جوارها، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي التي سعت لقمع تلك المظاهرات بالقوة، وقد أدى ذلك التناقض في الموقف الرسمي الإيراني إلى التعبير عنه من بعض الكتاب الإيرانيين كالكاتب سعيد كمالي ديغان بأنه موقف نفاق والكيل بمكيالين، موضحاً ان موجة الاحتجاجات الشعبية التي

اجتاحت الشرق الاوسط دفعت ايران إلى إعلان دعمها للحركات المناهضة للدكتاتورية خلافا لموقفها في سوريا (**معروف، شيماء فرحان، ٢٠١٢م**)، ويعتقد المرشد الإيراني أن ذلك الحراك سوف يغّير وجه العالم، على اعتبار أن منطقة الشرق الاوسط هي قلب العالم (**التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، ٢٠١٢م**).

فيما اتبعت تركيا سياسة تتميز بالعقلانية في تعاملها مع الثورات العربية وذلك من خلال تلافي ازدواجية المعايير في الحكم على تلك الثورات، ومن ثم طرح وساطتها السياسية في الحالة الليبية قبل الإقدام على قطع علاقتها بنظام القذافي نفسه. أي الانتقال من مرحلة التأييد اللفظي إلى البحث عن تنقية الأجواء السياسية، بمعنى أنها حاولت أن تلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً في المنطقة وذلك من أجل أهدافها ومصالحها لا سيما وأن تركيا قد نجحت في احتلال المرتبة الأولي بين اقتصاديات المنطقة والسادسة عشرة على المستوي العالمي من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي (**محمد، أحمد سليمان، ٢٠١٢م**).

كما صاحب ذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية أو الصراع العربي – الاسرائيلي بمساراته المتعددة، أو أزمة البرنامج الإيراني النووي، أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعادها المختلفة، وغيرها من القضايا، حدث ذلك في ظل التراجع الواضح لفاعلية ودور قوى إقليمية عربية تقليدية، خاصة الدور المصري إبان العقد الأخير من حكم الرئيس حسني مبارك في العديد من الملفات المهمة في المنطقة.

الشاهد أن ما حدثّ في الوطن العربي من احتجاجات إنما هي بمثابة موجة رابعة من موجات الديمقراطية بعد الموجة الأولى التي شملت جنوب أوروبا والثانية التي غطت أميركا اللاتينية والثالثة التي امتدت إلى أوروبا الشرقية، إلا أن

موجة التغيير في الوطن العربي لم تصاحبها أي تأثيرات خارجية مباشرة أو انقلابات عسكرية كما حدث في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، حيث كان محرك التغيير في الوطن العربي شعبياً بامتياز، بغض النظر عما ترتب من تقهقر وتراجع في التوجه نحو التغيير الحقيقي خلال السنوات اللاحقة لتلك الاحتجاجات، والتي عطفت بتوقعات وتأملات المفكرين والقوى السياسية التي أيدت تلك الاحتجاجات ووقفت الى جانب المحتجين من خلال الترويج لإيجابية ومشروعية تلك المطالب التي خرج المحتجين من أجلها.

نتائج البحث:

خلص الباحث الى العديد من النتائج تمثل أهمها في التالي:

١- توصل البحث الى أن التسلط والاستبداد المنظم والاستفراد بالسلطة التي اتبعته قيادات الأنظمة السياسية السابقة ضد شعوبها منذ الاستقلال وحتى اندلاع الاحتجاجات الشعبية، كانت سبباً رئيساً لانفجار تلك الثورات، كما أن الفساد والانهيار الاقتصادي والفقر والبطالة التي طالت شريحة عريضة من الشعب وكذا الانحسار – إن لم يكن الفشل – في النهضة والتنمية الشاملة كانت هي الأخرى من الأسباب الرئيسية التي ولدت لدى الشعوب القناعة الكاملة للخروج على حكامها وأنظمتها القائمة.
٢- خلص البحث الى أن المؤسسة العسكرية لعبت دورا محوريا في إنجاح تلك الاحتجاجات في بعض الحالات كما حصل في تونس ومصر، فيما استمرت بعض الجيوش العربية في دفاعها وتأييدها المطلق للقيادة السياسية في بلدانهم كما هو حادث في سوريا، فيما انقسم الجيش بين مؤيد لمطالب المحتجين ومعارض لها كما حصل في اليمن.
٣- توصل البحث الى أن مواقف القوى الإقليمية والدولية تجاه تلك الاحتجاجات قد تفاوتت من بلد لأخر، حيث استحكمت تلك المواقف

المصالح والمردودات الإيجابية التي ستحصل عليها تلك القوى من تلك الاحتجاجات، كما هو حاصل في الموقف الأمريكي الذي يرى في تلك الثورات كسرا وتجاوزاً للقواعد التي يرسمها في الشرق الاوسط، والمتمثلة في إجراء إصلاحات سياسية متزنة لا تحمل الطابع الثوري الذي سيكون مردودة إيجابي لشعوب المنطقة وبناء دول ديمقراطية حقيقية لا ترغب فيها أمريكا وكذا القوى الغربية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

(١)- الأحصب، أحمد، ما الذي يجعل الأمر مختلفاً في ربيع اليمن، (الدوحة: **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة**، تقييم حالة يناير ٢٠١٢م).

(٢) -إيران والمتغيرات الجيواستراتيجية في الوطن العربي، وجهة نظر إيرانية، في "التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية"، مجموعة مؤلفين، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ط ١، ٢٠١٢م).

(٣)- بن يونس، كمال، "التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"،(القاهرة: **السياسة الدولية**، العدد(١٨٤)، ٢٠١١م).

(٤)- جون آر برادلي، ما **بعد الربيع العربي(كيف اختطف الاسلاميون ثورات الربيع العربي)**، ترجمة: شيماء عبدالحكيم طه، (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، ط ١، ٢٠١٣م)، ص ص ٣٠-٥١.

(٥)- الجيش والثورة الشعبية في اليمن، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، ٢٠١١/٣/٣١).

(٦)-حرب، على، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة إلى الشبكة**، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط ٢، ٢٠١٢م).

(٧)- الحمداني، كفاح عباس رمضان، حركة التغيير في تونس : الأسباب و التحديات، (العراق: **مجلة دراسات إقليمية**، مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، مج ١٠، ٢٠١٣).

(٨)- دينا شحاتة، مريم وحيد، محركات التغيير في الوطن العربي (القاهرة: **مجلة الساسة الدولية**، عدد ١٨٤، مجلد ٤٦، ابريل ٢٠١١م).

(٩)- راشد، سامح، رؤية مقارنة لمسار الثورات العربية، (مصر: **شؤون عربية** ،ع ١٥٠، ٢٠١٢).

(١٠)- سالم، صلاح، "أثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية"، **مجلة شئون عربية**، العدد (١٤٥)، ربيع ٢٠١١م.

(١١)-سعيد، محمد السيد، النضال الشعبي في مصر من أجل الديمقراطية، في كتاب (**الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي**) تحرير على خليفة الكواري، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ٢٠٠٧م).

(١٢)- شادي، هاني، **التحول الديمقراطي في روسيا من يلتسين إلى بوتين**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥م).

(١٣)-صبحي، مجدي، التوجهات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الثورات، (القاهرة: **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٨٤)، المجلد (٤٦)، ابريل ٢٠١١م، (ملحق تحولات استراتيجية) تحرير سعيد عكاشة وآخرون.

(١٤)- عوض، محسن، الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الاصلاح التدريجي والفعل الثوري، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (٣٨٨) يونيو ٢٠١١م).

(١٥)- فال، محمد سيد أحمد، الثورة الليبية: قراءة في آليات إسقاط نظام الحكم الفردي، **التقرير الاستراتيجي التاسع "الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير"**، (السعودية: مجلة البيان، ٢٠١٢م).

(١٦)-محمد، أحمد سليمان، "الموقف التركي من التغييرات في المنطقة العربية"، في مؤتمر "التغير في المنطقة العربية - الدوافع - الأسباب - مواقف الدول منها"، (العراق: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،٢٠١٢).

(١٧)- محمود بسيوني ومحمد هلال، **الجمهورية الثانية في مصر**، (القاهرة، دار الشروق، ٢٠١٢م).

(١٨)- معروف، شيماء فرحان، "موقف الاتحاد الأوربي من الثورات العربية"، في مؤتمر **"التغير في المنطقة العربية - الدوافع - الأسباب - مواقف الدول منها"** (العراق: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،٢٠١٢).

(١٩)- مهدي، سؤدد كاظم، التغيير السياسي في تونس : دراسة تاريخية سياسية - التغير في المنطقة العربية - الدوافع - الأسباب - مواقف الدول منها، (العراق: **مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، ٢٠١٢).

(٢٠)- برنامج الامم المتحدة الانمائي، المكتب الاقليمي للدول العربية، **تقرير التنمية الانسانية العربي للعام ٢٠٠٩م**.

(٢١)-عثمان، طارق "ما بعد الانتخابات الأمريكية والسياسة تجاه الربيع العربي: حدود التغيير (السعودية: **التقرير الاستراتيجي العاشر**، مجلة البيان، ٢٠١٣م).

(٢١)- خامنئي، التحركات الشعبية في كل من تونس ومصر بوادر يقظة اسلامية، **صحيفة الأهرام**، ٤ فبراير ٢٠١١م.

(٢٢)- الاهرام، العدد ٥٤٣٧٦، مارس ٢٠١١.

ثانياً: مراجع الكترونية:

(١)- الشامي، حسن، التحول لديمقراطي في تونس ٢٠١١م، (مجلة الحوار المتمدن، مؤسسة الحوار المتمدن، مايو٢٠١٢، العدد ٣٧٢٠)، ص ٢٧، تاريخ الوصول، ٢٠١٤/١٠/١٩م، على الرابط:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=306525

(٢)- صحيفة اليوم السابع المصرية، ٢٠ يونيو ٢٠١١م، تاريخ الوصول، ٢٠١٤/١٢/١٤م، على الرابط التالي:

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=438874&SecID=97&IssueID=168

(٣)- فيتو الخليج يعرقل مناقشة أوضاع اليمن وسوريا بالجامعة العربية، صحيفة اليوم السابع،١٢مايو ٢٠١١م، تاريخ الوصول٢٠١٤/٩/٨م:

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=410429

(٤)- مسعد، نيفين، حركات التغيير العربية من منظور مقارن، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، يوليو/ ٢٠١١م، تاريخ الوصول ٢٠١٤/١١/٧م:

http://www.palestinestudies.org/ar/institute/fellows/%D8%AD%D8%B1%D9

(٥)- التحالف الافتراضي: السياسة الروسية تجاه سورية، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، ٢٠١٣/٤/١٥، تاريخ الوصول ٢٠١٤/٩/٥م:

/ http://www.carnegie-mec.org

ثالثاً: مراجع انجليزية:

1-Terrill, W. Andrew. The Conflicts in Yemen and US National **Security. Strategic Studies Institute**, 2011,p 70.

2-YLI-KAITALA, K. I. R. S. I. "Revolution 2.0 in Egypt: Pushing for Change, Foreign Influences on a Popular Revolt." **Journal of Political Marketing** 13.1-2 (2014): 127-151.

3-Juneau, Thomas. "**Yemen and the Arab Spring: Elite struggles, state collapse and regional security**." Orbis 57.3 (2013): 408-423.